

Distr.: General  
26 August 2014

## الجمعية العامة



Original: Arabic

## مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والعشرون

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، موجهة من البعثة  
الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة  
والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

تهدي البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات  
الدولية الأخرى في جنيف أطيب تحياتها إلى مكتب رئيس مجلس حقوق الإنسان؛

وبالإشارة إلى الورقة المواضيعية الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان المعنونة  
(مخاطون بالموت: نزلاء سابقون في سجن حلب المركزي - الجمهورية العربية السورية)،  
تشرف بإيداع المكتب المقرر رد الجمهورية العربية السورية على الورقة المشار إليها أعلاه،  
وطلب تعميم الرد المرفق كوثيقة رسمية من وثائق مجلس حقوق الإنسان، تحت البند الرابع من  
جدول أعماله، وأن يتم نشرها على موقعه الإلكتروني، قبل حلول موعد دورته السابعة  
والعشرين.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-14749 270814 270814



\* 1 4 1 4 7 4 9 \*

## المرفق

تود البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن تنقل إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان استغرابها وامتعاضها الشديدين، فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في ورقتها المواضيعية المعنونة (محاطون بالموت: نزلاء سابقون في سجن حلب المركزي - الجمهورية العربية السورية)، والتي تضمنت تحريفاً للوقائع، واستنتاجات مغلوطة في محاولة لتشويه سمعة سوريا، عبر تحميلها مسؤولية الأوضاع المأساوية التي تعرض لها نزلاء سجن حلب المركزي، بشكل يغطي على جرائم الجماعات الإرهابية المسلحة والدول الداعمة والممولة لها.

إنّ سوريا إذ ترفض ما جاء في الورقة من معلومات مغلوطة واستنتاجات منحازة، فإنّها تورد بعض الحقائق لتوضيح حقيقة ما جرى في السجن.

سجن حلب المركزي هو عبارة عن مؤسسة إصلاحية ذات طابع مدني، هدفها الأساسي إعادة تأهيل نزلاء السجن، وهو ليس بمعقل، فقد كان السجن قبل حصاره مدينة تتوافر فيها جميع مقومات الحياة، حيث كان يوجد ضمنه مدرسة وطلاب جامعيون والكثير من السجناء يمارسون مهناً يدوية، بالإضافة إلى وجود مسرح، يُقدّم برامج تعليمية، فضلاً عن وجود مشفى مجهز بأحدث الأجهزة الطبية والكوادر البشرية من ممرضين وأطباء لمتابعة الوضع الصحي لجميع النزلاء.

تحوّل السجن إلى مركز للاقتتال نتيجة مهاجمته من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة، وإحضاره إلى حصار خانق، فقد بدأت محنة نزلاء وعناصر حماية السجن إثر ممارسات هذه المجموعات، التي تضم عناصر من جنسيات مختلفة منهم عرب وأجانب، من الجنسية التركية بشكل خاص، من المنتمين إلى جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية، حيث قامت بممارسة سياسة التجويع وحصار السجن على مدى عام ونصف وقصفه بشكل متواصل وإرسال آليات مفخخة وتفجيرها على بواباته، ما أدى إلى تدمير أجزاء كبيرة منه، وقطع الماء والكهرباء وتدمير شبكة الصرف الصحي فيه، وهو ما نتج عنه خروج أجزاء كبيرة منه من الخدمة بما فيها المطبخ والمشفى.

كانت حصيلة ذلك وفاة (٥٢٨) نزيلاً ومن الحراس (٥٧) عنصراً نتيجة الهجمات الإرهابية، أو نتيجة للتجويع أو الأمراض، مثل السل والالتهابات بأنواعها، التي انتشرت نتيجة منع الإرهابيين لدخول الأدوية، فيما أصيب (٢٢٥) نزيلاً و(١٠٠) من عناصر حماية السجن بجروح، وذلك في سلسلة من الانتهاكات الفاضحة لمنظومة حقوق الإنسان التي ترتقي إلى جرائم الحرب.

بذلت الحكومة السورية طوال فترة الحصار جهوداً لفك الحصار عن السجن وقامت بتأمين إدخال كميات من المياه والغذاء والأدوية إلى نزلاء السجن، بالتعاون مع الهلال الأحمر

العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلا أنها لم تكن كافية لتحسين الأوضاع الإنسانية والمعيشية بسبب عرقلة ورفض الجماعات الإرهابية إدخال هذه المواد في أغلب الأحيان، أو قيامهم بمصادرتها في أحيان أخرى.

خلافًا لما جاء في الورقة، لم تنته هذه المأساة إلا عندما قام الجيش العربي السوري مؤخراً بفك الحصار عن السجن وتأمين إخراج جميع نزلائه وليس العكس.

قامت الجهات القضائية بدراسة ملفات نزلاء سجن حلب المركزي، فتم إطلاق سراح (٣٦٣) ممن انتهت عقوبتهم أو ممن شملهم مرسوم العفو الرئاسي الأخير، ليصل عدد من تم إطلاق سراحهم خلال فترة الحصار، بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، إلى (٩٣٧) نزلاءً، والعدد الكلي لمن أحل سبيله حتى تاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى (١١٠٥) نزلاء.

بعد فك الحصار، تم نقل النزلاء من سجن حلب المركزي إلى سجن بديل في منطقة حلب الجديدة، مدرسة الوحدة، الواقعة في أرقى أحياء مدينة حلب، وتم وضعهم ضمن غرف، وليس ضمن خيم كما ورد في الورقة، بعد أن تم تجهيزها وتنظيفها، بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري، كما تم تخصيص فريق طبي وسيارة إسعاف مزودة لتقديم الخدمات الطبية والإسعافية، إلى جانب تخصيص مكان لإجراء الزيارات بين النزلاء وذويهم منذ الأسبوع الأول لوصولهم إلى السجن الجديد، وأصبحت الزيارات بمعدل يومي في الأسبوع، ولم يبق أي نزير لم تتم زيارته من قبل ذويه، والاطمئنان عليه، ولا توجد أية حالة لأي نزير بقي مصيره مجهولاً، وتتم معاملة الجميع بما ينسجم مع القوانين والأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان، وتم نقل المرضى من النزلاء إلى المشافي لتلقي العلاج.

رغم الحصار؛ لم تتوقف عملية إخلاء سبيل النزلاء، بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري، لكن حصل تأخير في هذه العملية، نتيجة استهداف مكان وجود ملفات السجناء، بأحد التفجيرات الإرهابية بواسطة عربة مفخخة، وهو ما أدى إلى تلف الكثير من هذه الملفات.

إن المقبرة الموجودة في الساحة الشرقية للسجن تم إنشاؤها لدفن كل من يتوفى فيه، سواء أكان نزيراً أو من عناصر حمايته، وذلك بسبب ظروف الحصار وعدم وجود مقبرة في السجن، وكان يتم اتخاذ كل الإجراءات القانونية والطبية في حال أي حالة وفاة، من حيث تحديد السبب بموجب أوراق موثقة أصولاً، وتحديد رقم المدفن، وذلك ليتم تسليمه إلى ذويه بعد فك الحصار.

شارك عدد كبير من التلّاء في القتال جنباً إلى جنب مع عناصر حماية السجن، ضد المجموعات الإرهابية المسلحة، واستشهد عدد منهم أثناء المعارك، في حين أن التلّاء الآخرين الذين لهم صلة بالمجموعات الإرهابية المسلحة لم يتعرضوا للإيذاء.

لا يوجد في السجن أية حالة اختفاء قسري أو احتجاز تعسفي أو تعذيب، والوضع القانوني لجميع السجناء واضح وموثق. بموجب قانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية في سوريا، ووفق التزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

كانت عمليات توزيع الطعام على التلّاء تتم بدون تمييز، وذلك وفقاً لشهادة منظمة الهلال الأحمر العربي السوري.

أبدت الحكومة السورية تعاوناً مستمراً مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي قامت بعدة زيارات إلى سجون في دمشق وريفها واللاذقية.

لم تتطرق الورقة إلى حقوق العاملين في السجن أو عناصر حمايته، الذين عاشوا ظروفاً قاسية بسبب الحصار بعيداً عن عائلاتهم، وكأنّ هؤلاء لا يوجد لديهم أية حقوق.

قامت الجمهورية العربية السورية بتزويد المفوضية بمعلومات حول أوضاع السجن بشكل مفصّل وموثق، إلا أنّه تمّ تجاهل هذه المعلومات والوقائع وتم الالتفاف عليها وتحريفها بهدف تحميل الحكومة السورية مسؤولية ما جرى في السجن، ورفع المسؤولية عن الإرهابيين. على سبيل المثال تحدثت الورقة عن انتشار الأمراض في السجن وكأنّه استمرار لوضع سابق، في حين أنّ الأمراض انتشرت نتيجة الحصار ومنع الإرهابيين لدخول الدواء مما أدى لوفاة عدد من نزلاء السجن وعناصر حمايته.

لم تكتفِ الورقة بذلك؛ بل أعطت الجماعات الإرهابية صك براءة مزور عندما بررت بأن "صعوبة توفير المساعدات الإنسانية جاء بسبب الوضع الأمني المتدهور والقتال المستمر بين الحكومة وبعض مجموعات المعارضة المسلحة".

إنّ تحريف الحقائق ومحاولة تشويه سمعة سوريا في الورقة يأتي في إطار حملة التسييس الذي يتعرض له ملف حقوق الإنسان والملف الإنساني عندما يأتي الأمر إلى سوريا، من قبل بعض الدول ومسؤولين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة، لأغراض أصبحت معروفة للجميع، ويدلّ على ذلك الصمت المطبق عن مأساة نزلاء سجن حلب المركزي، وجريمة التجويع والحصار التي تعرضوا لها من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة طوال فترة حصار السجن، لتفادي توجيه أي انتقاد لهذه المجموعات. في حين نجد أنّ الورقة توجّه توصياتها إلى الحكومة السورية متجاهلة مسؤولية جميع انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي طالت نزلاء سجن حلب المركزي التي تتحملها المجموعات الإرهابية المسلحة.

ندين هنا، بشدة، انحياز الورقة، والتلاعب بالحقائق، والتغطية على جرائم المجموعات الإرهابية، عبر إطلاق تسمية "مجموعة معارضة مسلحة" على كيانات إرهابية مثل "جبهة النصرة" المدرجة على قوائم الإرهاب التابعة للأمم المتحدة.

إنّ الورقة المواضيعية تؤكد النهج المنحاز للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ضد سوريا، وتصب في محاولة لصرف الانتباه عن أنّ السبب الرئيسي لما يجري في سوريا هو دخول الإرهاب المدعوم والممول من الخارج، عبر البحث عن أعذار ومبررات غير موضوعية لتغطية جرائم الإرهابيين، ومما لاشك فيه أن استمرار هذا النهج يفقد المفوضية مصداقيتها ويدفع الدول الأعضاء لعدم التعامل معها.

أخيراً تؤكد الحكومة السورية أنها ستواصل العمل على معالجة أوضاع كافة السجناء ممن تم فك الحصار عنهم وفق الإجراءات والقواعد القانونية النازمة لذلك، والتزامها المستمر بتعهداتها الدولية، والتي تتضمن منع التعذيب بكافة أشكاله.